المبادرة

العدد ٠٥ / الأحد ١٥ آذار ٢٠٢٦ | رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق – بغداد – ٢٩١٧ - ٢٠٢٥ | جريدة يومية سياسية – ثقافية – اقتصادية - اجتماعية

شعارنا

"نبدأ حيث يتوقّف الآخرون"

في هذا العدد:

ص٣ الصراع الدولي وتأثيره على العراق!!!

ص٣ حلبجة... جرح العراق الذي لا يندمل

ص٣ المرأة الرافدينية... شمس لا تغيب في يومها العالمي

ص٣ أزمة البناء السياسي في المنطقة...

ص٤ تداعيات الصراع الايراني - الامريكي على منطقة الشرق الاوسط

ص٤ ٨ مارس يوم للحرية والتحرر

ص٤ الحركة الاحتجاجية في قطاع النفط تفرض التراجع على الحكومة

ص٤ الحرية الحقيقية

العراق بين مطرقة الحرب واللاحرب

نتيجة الظروف الصعبة والمعقدة التي يمر فيها عالمنا الحالي وخاصة منطقة الشرق الأوسط، أن الحرب التي بدأت منذ أيام عدة، كانت حرباً قاسية ومدمرة، ولا يوجد فيها أي مراعاة للقوانين الدولية والإنسانية، بل كانت حرباً استهدفت كل شيء. استهدفت الحياة المدنية، واستهدفت السكان غير المعنيين بهذه الحرب.

كل الأطراف المتحاربة كأمريكا واسرائيل وإيران، أثبتت أن المتاجرة في الحرب، هو سلاح القوى الغربية التي تصدر الحروب إلى كافة دول العالم. ما يجري في الشرق الأوسط هو استهتار واضح وصريح ضد المنظومة الإنسانية، التي وجدت من أجل التعايش السلمي. ومع اختلافنا من الناحية الايديولوجية والفكرية مع إيران، ولكن هذا لا يكون مبرراً للحرب عليها. علماً أن الشعارات التي ترفعها أمريكا دعماً للحرية والديمقراطية وحقوق الانسان، كذلك تفعل إسرائيل، ولكن ما شاهدناه خلال هذه الأيام، يؤكد همجية الأنظمة التي تتشدق بالحرية والديمقراطية وحقوق الانسان.

المجتمع الإيراني هو المسؤول عن تغيير نظامه السياسي وايجاد نظام علماني مدني يعطي الحقوق لكافة الشعب الايراني على مختلف قومياته وانتماءاته الفكرية. فلا يمكن أن يؤسس لنظام جديد حسب رغبه أمريكا وإسرائيل، لأن هذا يعتبر عدواناً صارخاً، وخرقاً لمبادئ الأمم المتحدة والإتفاقات الدولية في مجال احترام سيادة الدول.

الجيوش عندما تتقاتل مع بعضها لا تعرف بعضها البعض، ولكن قياداتهم السياسية هي من دفعتهم إلى القتال، بحجه الدفاع عن المصالح القومية ومصالح البلد. وبعد ذلك عندما تتصالح الأطراف المعنية، ويجري حل لهذا القتال، حينها ستجلس القيادات السياسية مع بعضها، وكأن شيئاً لم يحدث، ولكن المصالح والأطماع السياسية تفرض وجودها في هذا الصراع.

بما يتعلق بالعراق، فإن العراق ضحية لهذه الحروب في المنطقة. بعد أن احتلت أمريكا العراق في ٢٠٠٣ ودمرت الجيش العراقي وألته العسكرية، أصبح العراق بلداً غير قادر على ردع ورد أي عدوان عليه. كذلك منعت أمريكا وجود جيش قوي ومتطور وفق أسلحة متطورة من ناحية ما يجري في العالم لتحديث أسلحة الجيوش، من أجل أن يكون العراق قوياً وقادراً على حماية بلده.

ما يعانيه العراق أيضاً ضعف في القيادة السياسية نتيجة أن هذه القيادات السياسية جاءت من خلال تصورات وأهداف ضيقه وفكر طائفي غير معني بظروف العراق والمجتمع العراقي، ولكن أبرز سمات هذه القيادات السياسية هو، انتشار الفساد الإداري والمالي والأخلاقي في كل مؤسسات الدولة. حتى باتت الدولة لا تستطيع توفير حتى الرواتب للمجتمع العراقي، وهذه أزمة كبيرة من الناحية الاقتصادية.

علماً أن العراق يصدّر أربعة مليون برميل نفط وبسعر ٧١ دولار للبرميل الواحد، مع مصادر أخرى تضاف إلى رصيد العراق المالي، ولكن كل هذه الأموال تذهب إلى جيوب الفاسدين والمنتفعين.

لهذا السبب فإن العراق يعيش تحت مطرقة الحرب واللاحرب. وبعض الفصائل تتصرف بدون الرجوع إلى الدولة أو القائد العام للقوات المسلحة، وهذا ما يعطي الفرصة لأعداء العراق، لشن هجوم عسكري عليه. والعراق غير قادر على ردّ هذا العدوان، وهذا ما تقوم به اسرائيل وامريكا حالياً. فهي تشن هجمات كبيرة على العراق في بعض المناطق التي تؤكد اسرائيل وامريكا على إسكات الفصائل المسلحة التي تؤيد إيران في هذه الحرب.

ولكن العراق وفق سياسته الخارجية وفكره الدبلوماسي، أنه بلد محايد ولا يتدخل في الصراع الحالي ما بين امريكا واسرائيل وإيران. ولكن الكلام وحده لا يكفي بل يحتاج أن يكون القرار واحد بيد الدولة، وبيد القائد العام للقوات المسلحة، وهو من يتصرف في حالة الحرب والسلم.

الأيام القادمة سوف تكون صعبة ومعقدة جداً على العراق، وعليه أن يوحّد كلمته السياسية ما بين كل الأطراف الحاكمة في العراق من الأحزاب المتصارعة على السلطة.

هل العراق قادر على ذلك؟

صبحي البدري رئيس التحرير

مضيق هرمز.. تداعيات الإغلاق على العراق والاقتصاد الدولي

في تطور غير مسبوق يعيد رسم ملامح أمن الطاقة العالمي، أعلنت إيران تعطيل حركة الملاحة في مضيق هرمز، الشريان البحري الأكثر حيوية في العالم، وذلك في سياق التصعيد العسكري الدائر مع الولايات المتحدة وإسرائيل. ويأتي هذا الإغلاق ليفاقم أزمة طاقة كبرى تهدد بتداعيات كارثية على اقتصادات الدول المعتمدة على نفط الخليج، وفي مقدمتها العراق الذي يجد أكثر من ٩٤٪ من صادراته النفطية رهينة لهذا الممر الضيق.

أولاً: مضيق هرمز.. الممر الذي يتحكم بإمدادات الطاقة العالمية

يقع مضيق هرمز بين سواحل إيران شمالاً وسلطنة عمان جنوباً، ليشكل المنفذ البحري الوحيد للخروج من الخليج العربي. يبلغ عرض المضيق عند أضيق نقطة حوالي ٣٣ كيلومتراً فقط، فيما لا يتجاوز عرض ممرّي الملاحة الفعليين ٣ كيلومترات في كل اتجاه.

يمر عبر هذا المضيق نحو ٢٠٪ من إمدادات النفط الخام العالمية، وحوالي ٢٠٪ من تجارة الغاز الطبيعي المسال. وتشير التقديرات إلى أن كمية النفط الخام والمنتجات المكررة التي عبرت المضيق خلال عام ٢٠٢٤ بلغت نحو ٢٠ مليون برميل يومياً، معظمها متجه إلى الأسواق الآسيوية.

ثانياً: العراق في مرمى الأزمة.. انهيار الصادرات وتهديد الإيرادات

يمثل النفط الخام العمود الفقري للاقتصاد العراقي، إذ تشكل صادراته حوالي ٩٠٪ من الإيرادات العامة للدولة. وقبل اندلاع الأزمة، كان العراق يصدر نحو ٣,٣ ملايين برميل يومياً عبر الموانئ الجنوبية التي تعتمد بالكامل على مضيق هرمز كمنفذ وحيد للوصول إلى الأسواق العالمية.

مع إغلاق المضيق، انهارت الصادرات النفطية العراقية بشكل دراماتيكي، حيث انخفض الإنتاج إلى حوالي ١,٣ مليون برميل يومياً، أي بانخفاض يتجاوز ٦٠٪ عن مستويات ما قبل الحرب. وهذا يعني تراجع الإيرادات الشهرية للعراق من نحو ٧ مليارات دولار إلى أقل من مليار دولار.

لم يقتصر الضرر على تعطل الملاحة فحسب، بل طالت الهجمات البنية التحتية النفطية نفسها، حيث تعرضت مناطق نفطية في البصرة ودهوك لهجمات بطائرات مسيرة.

ثالثاً: انهيار حركة الملاحة وأسعار النفط

تكشف بيانات الاستخبارات البحرية عن تراجع كارثي في حركة الملاحة عبر المضيق. فقبل اندلاع النزاع في ٢٨ فبراير، كان يعبر المضيق يومياً ما معدله ١٥٣ سفينة، لكن الأرقام انهارت بعد ذلك إلى ٧ سفن فقط في ٦ مارس، ثم إلى ٣ سفن في الأيام اللاحقة.

لم تنتظر أسواق النفط طويلاً لتعكس حجم الكارثة. فخلال الأسبوع الأول من الحرب، قفزت أسعار النفط من ٧١ دولاراً للبرميل إلى ما يقرب من ١٢٠ دولاراً، مع تحذيرات إيرانية من احتمال وصول الأسعار إلى ٢٠٠ دولار للبرميل إذا استمر التصعيد.

كما قفزت أسعار الغاز الطبيعي في آسيا وأوروبا بنسبة ٥٤٪ و٦٣٪ على التوالي، فيما وصفته وكالة الطاقة الدولية بأنه "أكبر اضطراب في إمدادات النفط في التاريخ"، متوقعة تراجع المعروض العالمي بمقدار ٨ ملايين برميل يومياً.

رابعاً: بدائل تصدير النفط.. حلول جزئية وتحديات كبيرة

في مواجهة هذه الكارثة، تسعى الحكومة العراقية إلى تفعيل خط أنابيب كركوك - جيهان الذي يربط حقول شمال العراق بميناء جيهان التركي على البحر المتوسط، على أمل استئناف التصدير عبره لنحو ٢٠٠ ألف برميل يومياً.

على المستوى الإقليمي، برز خط أنابيب النفط السعودي شرق-غرب، وخط أنابيب أبو ظبي الخام، كخيارات محتملة لنقل النفط عبر البحر الأحمر. لكن هذه الخطوط لا يمكنها تعويض مضيق هرمز، فالخط السعودي ينقل فقط ٤,٥ ملايين برميل يومياً، أي ربع الكمية التي كانت تمر عبر المضيق.

خامساً: التأمين البحري.. قفزة مرتقبة في التكاليف

مع تصاعد التوترات، بدأت شركات التأمين البحري في إعادة تقييم المخاطر بشكل جذري. فقد ارتفعت أقساط

التأمين على مخاطر الحرب بنسبة تصل إلى ٥٠٪، حيث قد ترتفع تكلفة تأمين سفينة بقيمة ١٠٠ مليون دولار من ٢٥٠ ألف دولار إلى ٣٧٥ ألف دولار للرحلة الواحدة.

وفي خطوة غير مسبوقة، أعلن الرئيس الأميركي عن توفير تأمين ضد المخاطر السياسية للتجارة البحرية، وعرض استخدام البحرية الأميركية لمرافقة السفن التجارية عبر المضيق.

المنطقة على فوهة بركان

يقف مضيق هرمز اليوم في قلب عاصفة كبرى قد تعيد تشكيل خريطة الطاقة العالمية. فالعراق، الذي يعتمد بشكل شبه كامل على إيراداته النفطية، يجد نفسه في موقف بالغ الصعوبة، مع بدائل محدودة لا يمكنها تعويض الكميات الهائلة التي كانت تصدر عبر الخليج.

على المستوى العالمي، تتجه الأسواق نحو مرحلة من التقلبات الحادة، حيث قد لا تكون المخزونات الاستراتيجية كافية لتعويض نقص ٨ ملايين برميل يومياً لفترة طويلة، مما ينذر بصدمة تضخمية قد تدفع بالعالم نحو ركود اقتصادي جديد.

من هم "أصحاب الكهف"؟ الجماعة العراقية التي تهدد المصالح الفرنسية

تعود جماعة "أصحاب الكهف" العراقية المسلحة إلى الواجهة مجدداً، ولكن هذه المرة بوتيرة متسارعة وتهديدات أكثر وضوحاً، بعد أن اعتادت سابقاً على الظهور الإعلامي المحدود في فترات التوتر فقط.

النشأة والظهور

ظهرت الجماعة لأول مرة عام ٢٠١٩ كإحدى فصائل "المقاومة الإسلامية" في العراق، وتعمل بسرية تامة دون قيادة معلنة.

التحول في النشاط

مع اندلاع الحرب الأميركية الإسرائيلية على إيران، تغيّر نمط عمل الجماعة بشكل لافت، حيث أعلنت صراحة وقوفها إلى جانب طهران، وتبنت هجمات استهدفت:

- الكويت والسعودية والإمارات والأردن
- إقليم كردستان العراق
- مواقع عسكرية أميركية في مناطق متفرقة من العراق

التدريب والقدرات

تلقى عناصر الجماعة تدريبات عسكرية متقدمة خارج العراق على يد مستشارين من الحرس الثوري الإيراني، شملت استخدام الطائرات المسيّرة والصواريخ، وهو ما انعكس في دقة الهجمات التي تنفذها.

التهديد لفرنسا

في تطور لافت، هددت الجماعة باستهداف المصالح الفرنسية في العراق والمنطقة، بسبب مشاركة القوات الفرنسية في عمليات عسكرية ضمن القيادة المركزية الأميركية. وجاء في بيانها أن وصول حاملة طائرات فرنسية إلى المنطقة "يجعل المصالح الفرنسية تحت نيران الاستهداف.

العراق بين مطرقة الحرب وسندان الضرائب

أولا: التأثير الاقتصادي للحرب على العراق

يشهد العراق أسوأ أزمة اقتصادية منذ عقود نتيجة الحرب الدائرة بين الولايات المتحدة وإيران، حيث تحول إلى ساحة مفتوحة للصراع ودفع الثمن الأغلى.

الانهيار النفطي: تراجع الإنتاج النفطي العراقي بنحو ٦٠٪، من ٣,٣ ملايين برميل يومياً قبل الحرب إلى ١,٣ مليون برميل فقط. والأكثر خطورة أن الصادرات عبر موانئ البصرة ومضيق هرمز توقفت تقريباً، حيث انخفضت بنسبة ٩٤٪. وهذا يعني أن الشريان الرئيسي للاقتصاد العراقي أصبح شبه مقطوع.

استهداف البنية التحتية: تعرضت حقول النفط في البصرة لهجمات بطائرات مسيرة، ما تسبب بأضرار مادية وتوقف العديد من الشركات الأجنبية عن الإنتاج خشية على سلامتها.

تبعات مالية واجتماعية: تعتمد الموازنة العراقية بنسبة تفوق ٩٠٪ على الإيرادات النفطية. مع توقف هذه الإيرادات، تواجه الحكومة خطر عدم القدرة على دفع رواتب أكثر من ٩ ملايين مواطن (أي خُمس السكان) يعتمدون على الدولة كمصدر دخل أساسي. كما أن العملة المحلية تواجه ضغوطاً كبيرة بسبب تراجع الاحتياطي الأجنبي.

ثانيا: تقييم خيار فرض الضرائب كحل للأزمة

الواقع الضريبي الحالي: تبلغ الإيرادات الضريبية في العراق نحو ٣ تريليونات دينار فقط، مقابل موازنة تصل إلى ١٥٠ تريليون دينار. وهذا يعكس فجوة هائلة تجعل الاعتماد على الضرائب وحدها غير كاف لتعويض انهيار الإيرادات النفطية.

الإصلاحات الجارية: أطلقت الحكومة "الاستراتيجية الوطنية لتعبئة الإيرادات المحلية" بدعم من الاتحاد الأوروبي وألمانيا، والتي تهدف إلى تنويع مصادر الدخل وتحديث الأنظمة المالية. كما تعاقدت العراق مع مؤسسة الضرائب والاستثمار الدولية (ITIC) الأمريكية لإصلاح النظام الضريبي وفق أفضل الممارسات العالمية.

النتائج المحققة: استطاعت الحكومة رفع نسبة الإيرادات غير النفطية من ٧٪ (٢٠٢٢) إلى ١٤٪ (٢٠٢٤)، كما زادت الإيرادات الضريبية بنسبة ٢٦٪ في ٢٠٢٤.

التحديات: أكد رئيس الوزراء السوداني رفضه "أي زيادات ضريبية تخلق مناخاً معادياً للأعمال أو تمس بالعدالة الضريبية". وهذا يعني أن التوسع الضريبي يجب أن يكون مدروساً ولا يثقل كاهل المواطنين والمستثمرين.

ثالثا: الحلول البديلة والاستراتيجيات المتكاملة

١. تنويع مصادر الإيرادات غير النفطية: الهدف هو رفع مساهمة الإيرادات غير النفطية إلى ٢٠٪ من إجمالي الدخل الوطني. ويشمل ذلك تحسين تحصيل الرسوم الجمركية وتحديث أنظمة الجمارك رقمياً.

٢. دعم القطاع الخاص: يعتبر السوداني أن "بوابة الإصلاح الاقتصادي هي دعم القطاع الخاص من خلال توفير بيئة جاذبة للمستثمرين ورؤوس الأموال". التركيز على الشفافية ومكافحة الفساد يجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

٣. التحول الرقمي: أكملت الحكومة منظومة الاستعلام الضريبي الإلكترونية التي أنهت مشاكل ازدواج الأسماء والتأخير والفساد. هذا يزيد كفاءة التحصيل دون الحاجة لرفع الضرائب.

٤. البحث عن طرق تصدير بديلة: تعمل الحكومة على تفعيل خط أنابيب كركوك-جيهان التركي لتصدير نحو ٢٠٠ ألف برميل يومياً. ورغم أن هذه الكمية تمثل جزءاً بسيطاً من الصادرات السابقة، إلا أنها توفر شريان حياة مؤقتاً.

٥. تحفيز المشاريع الناشئة: مشروع قانون ضريبة الدخل الجديد يتبنى معايير دولية مع تقديم إعفاءات للمشاريع الناشئة والاقتصاد الأخضر.

رابعا: التوصيات - مزيج متوازن من الحلول

لا يمكن الاعتماد على الضرائب وحدها كحل سحري للأزمة، بل يجب اتباع استراتيجية متكاملة:

على المدى القصير:

- تفعيل خطوط التصدير البديلة عبر تركيا لتوفير سيولة عاجلة
- الاستفادة من الاحتياطي النقدي المتوفر لإدارة أزمة السيولة
- حماية الحقول النفطية والمنشآت الحيوية من الهجمات

على المدى المتوسط:

- مواصلة الإصلاح الضريبي مع التركيز على توسيع قاعدة المكلفين لا رفع الأسعار
- تفعيل التحول الرقمي في الجمارك والضرائب لتحسين التحصيل
- تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص في مشاريع البنية التحتية

على المدى البعيد:

- تنفيذ رؤية التنويع الاقتصادي لتقليل الاعتماد على النفط إلى أقل من ٥٠٪ خلال عقد
- تطوير قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة كبدائل مستدامة
- بناء احتياطات استراتيجية وشبكات أمان مالي لمواجهة الصدمات المستقبلية

تمثل الحرب الحالية اختباراً قاسياً للاقتصاد العراقي الذي ظل لعقود رهينة للنفط. الإصلاحات الضريبية الجارية ضرورية لكنها غير كافية وحدها. النجاح يكمن في تنويع شامل لمصادر الدخل، مع دعم القطاع الخاص والتحول الرقمي والبحث عن منافذ تصدير بديلة. الأزمة الحالية قد تكون فرصة لإعادة هيكلة الاقتصاد العراقي بشكل أكثر استدامة ومرونة.

جرحى حلبجة: حياة معلقة بين ندوب الماضي وإهمال الحاضر

بعد ثمانية وثلاثين عاماً على واحدة من أبشع المجازر في التاريخ الحديث، لا يزال الناجون من الهجوم الكيماوي على مدينة حلبجة يعيشون كابوساً مزدوجاً: معاناة جسدية مستمرة من آثار الغازات السامة، وإهمال حكومي خانق يضاعف آلامهم. ففي ١٦ آذار ١٩٨٨، أقدم نظام البعث المنحل، بأوامر مباشرة من صدام حسين، على قصف حلبجة بالأسلحة الكيماوية المحرمة دولياً، مما أسفر عن استشهاد نحو خمسة آلاف شخص في ساعات قليلة، وإصابة أكثر من عشرة آلاف آخرين بتشوهات وأمراض مزمنة لا تزال ترافق الناجين حتى اليوم.

وفي الذكرى الـ٣٨ للمجزرة، تتحول حياة هؤلاء المصابين إلى صرخة استغاثة في مواجهة سياسات التجاهل، حيث يتدهور وضعهم الصحي يومياً، وتزداد حاجتهم للعلاج في الخارج إلحاحاً، بينما تكتفي الحكومة المحلية بإجراءات شكلية لا تلبي الحد الأدنى من متطلبات البقاء على قيد الحياة.

إهمال حكومي مضاعف: من وزارة الشهداء إلى غياهب الروتين

لطالما اعتمد المصابون على برامج علاجية كانت توفرها وزارة الشؤون والشهداء سابقاً، حيث كان يتم إرسالهم إلى إيران أو أوروبا لتلقي العلاجات التخصصية التي لا تتوفر في مستشفيات الإقليم. لكن بعد نقل ملف المصابين قبل عدة سنوات إلى وزارة الصحة، توقفت هذه البرامج بالكامل، ليحل محلها راتب شهري بسيط لا يغطي حتى ثمن الأدوية الأساسية.

ويؤكد أحد المصابين: "كنا نستطيع السفر للعلاج سابقاً، أما اليوم فلم يعد هناك من يلتفت إلينا. الحكومة تكتفي بمنحنا مرتباً زهيداً، وتقول إن هذا هو دورها تجاهنا، وكأن المال يعوض عن صحة فقدناها إلى الأبد".

ويضيف: "لو وفروا لنا فقط تكاليف السفر والعلاج، لكنا سافرنا بأنفسنا، لكن حتى هذا لم يفعلوه".

ويشير المصابون إلى أن إهمالهم لا يقتصر على الجانب الطبي فحسب، بل يمتد إلى الظروف المعيشية اليومية. فأجهزة التنفس التي يعتمدون عليها تعمل بالكهرباء، ومع انقطاع التيار الكهربائي المستمر في محافظة حلبجة، تتحول الليالي إلى معركة من أجل البقاء. يقول أحدهم: "لا أستطيع النوم ليلاً خوفاً من انقطاع الكهرباء وتوقف الجهاز. حياتنا أصبحت أكثر قسوة مع كل ساعة تمر".

معاناة نفسية مركبة: حين يقتل الألم الروح

لا تقتصر آثار الكيماوي على الجسد فقط، فالضغط النفسي الناتج عن العجز والألم المزمن وغياب الأفق، دفع العديد من المصابين إلى حافة الهاوية النفسية. فمعظمهم يعانون من اضطرابات ما بعد الصدمة، واكتئاب حاد، وقلق دائم، ما يستدعي تناول أدوية نفسية يومياً. لكن هذه الأدوية بدورها أصبحت غير متوفرة بانتظام، أو أن كلفتها تفوق قدرة المصابين المالية.

يقول أحد المصابين: "أحتاج إلى أدوية نفسية لأستطيع تحمل الألم، ولأنسى للحظات أنني لا أستطيع التنفس بشكل طبيعي، لكنني أحياناً أضطر لوقفها لأنني لا أستطيع شراءها".

مطالب عادلة: الحق في الحياة بعد كل هذه السنوات

يطالب المصابون حكومة إقليم كردستان، والمنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، بالالتفات إلى معاناتهم المتراكمة، وتوفير علاج متخصص لهم خارج البلاد، حيث الإمكانات الطبية المتطورة التي قد تخفف عنهم وطأة المرض. كما يدعون إلى تحسين البنية التحتية للكهرباء في حلبجة، بما يضمن استمرار عمل أجهزة التنفس دون انقطاع.

ويختصر أحد المصابين معاناتهم بكلمات بسيطة لكنها عميقة: "كل ما نريده هو أن نعيش حياة بسيطة مثل باقي الناس. أن نتنفس دون أن نشعر أن الهواء يخنقنا. أن ننام دون خوف من انقطاع الكهرباء. أن نجد من يسمع صوتنا بعد ٣٨ عاماً من الصمت".

رسالة إلى العالم: الذكرى ٣٨... والمأساة مستمرة

في الوقت الذي تحيي فيه كردستان الذكرى الثامنة والثلاثين لمجزرة حلبجة، يظل الجرح مفتوحاً ليس فقط في ذاكرة المدينة، بل في أجساد من نجوا منها. إن إهمال هؤلاء الضحايا اليوم هو استكمال لجريمة الأمس، وصمت المجتمع الدولي عن معاناتهم يعد تواطؤاً لا يقل بشاعة عن الهجوم نفسه. فحقهم في العلاج والحياة الكريمة ليس منّة من أحد، بل هو واجب إنساني وقانوني وأخلاقي على الحكومة والمجتمع الدولي معاً.

الحكومة العراقية بين ضبط الفصائل وخطر حرب إقليمية مفتوحة

في تطور يعكس حجم التحديات التي تواجهها بغداد، أفاد مسؤول حكومي، بأن السلطات العراقية شرعت في اتخاذ إجراءات أمنية استثنائية شملت مقرات هيئة الحشد الشعبي وفصائلها في العاصمة، في وقت تشهد فيه المنطقة تصعيداً غير مسبوق إثر اغتيال المرشد الأعلى الإيراني علي خامنئي واندلاع مواجهة عسكرية مفتوحة بين واشنطن وتل أبيب من جهة وطهران من جهة أخرى. ويأتي هذا التحرك الحكومي في ظل مخاوف جدية من تحول الأراضي العراقية إلى ساحة صراع مكشوفة، خاصة مع تنامي هجمات الفصائل المسلحة على المصالح الأميركية، وفي المقابل تزايد الضربات الجوية التي تستهدف مقرات الحشد في بغداد والمحافظات، وآخرها الاستهداف الذي طال مقر اللواء ٤٠ في منطقة العرصات وسط العاصمة فجر السبت الماضي.

أولا: الإجراءات الحكومية: احتواء استباقي في مواجهة الانفلات

كشف المسؤول الحكومي أن "الإجراءات الأمنية التي جرى اتخاذها في بغداد شملت رفع مستوى الحماية على مقرات ومديريات تابعة لهيئة الحشد الشعبي، إلى جانب تعزيز الانتشار الأمني حول بعض المواقع الحساسة، وذلك تحسباً لأي استهداف محتمل قد يطال تلك المقرات". ويأتي هذا الإجراء في وقت تتعرض فيه مواقع الحشد لضربات جوية وصاروخية توصف بأنها أميركية إسرائيلية، أسفرت حتى الآن عن مقتل العشرات من عناصر الفصائل، بينهم قيادات بارزة.

رفض فصائلي للضغوط الحكومية

في تطور يعكس هشاشة الموقف الرسمي، أكد المسؤول أن "قادة فصائل الحشد الشعبي رفضوا أي محاولات حكومية تهدف إلى إبعادهم عن استهداف القواعد الأميركية أو المنشآت الحيوية المرتبطة بالمصالح الأميركية في العراق". وأشار إلى أن ما يسمى بـ"المقاومة الإسلامية" وضعت خطة لتوسيع عملياتها العسكرية خلال المرحلة المقبلة، قد تشمل أهدافاً حساسة مثل السفارة الأميركية في المنطقة الخضراء ببغداد.

يُذكر أن السفارة الأميركية تعرضت فجر السبت لهجوم بطائرة مسيرة، تزامن مع غارة جوية استهدفت منزلًا في منطقة الكرادة ببغداد، أسفرت عن مقتل قيادي في الحشد الشعبي واثنين من مرافقيه، بالإضافة إلى إصابة خمسة مدنيين.

ثانيا: السيناريوهات المطروحة: دمج الحشد أم تفكيك الفصائل؟

في محاولة لإعادة تنظيم وضع الفصائل المسلحة وتقليل احتمالات استهداف مقراتها، كشف المسؤول الحكومي أن "بعض الأطراف داخل الحكومة تطرح مقترحات تتعلق بإجراءات تنظيمية قد تشمل دمج مقاتلي الحشد الشعبي ضمن وزارتي الدفاع والداخلية خلال الأيام المقبلة". وأشار إلى أن "هذه الخطة ما تزال في إطار النقاشات الأولية، لكنها تحظى بمتابعة من بعض القيادات السياسية والأمنية، ويتم التنسيق بشأنها مع عدد من قادة الفصائل المؤثرين داخل هيئة الحشد الشعبي".

ثالثاً: رسائل متبادلة وضغوط دولية

أكد المسؤول الحكومي أن "الأجهزة الأمنية العراقية تراقب الوضع عن كثب وسط خشية من أن يؤدي استمرار التصعيد بين واشنطن وطهران إلى فتح جبهة جديدة داخل العراق". وأشارت مصادر إلى أن واشنطن وجهت تحذيرات قوية لبغداد بأنها قد تستهدف الفصائل المسلحة العراقية إذا استمرت الهجمات على المصالح الأميركية.

وفي هذا السياق، أجرى السوداني اتصالات هاتفية مع وزير الخارجية الأميركي ماركو روبيو، ومع الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان، مؤكداً التزام العراق بحماية البعثات الدبلوماسية، ورفضه استخدام الأراضي العراقية لشن هجمات على الدول المجاورة.

ضغوط خليجية

على الصعيد الإقليمي، استدعت الكويت القائم بالأعمال العراقي لتسليمه مذكرة احتجاج رسمية ضد هجمات نسبت إلى فصائل عراقية استهدفت أراضيها. كما حذرت تركيا رعاياها من السفر إلى العراق، داعية المتواجدين هناك إلى الابتعاد عن المناطق الحساسة والقواعد العسكرية.

العراق في مأزق الردع الإيراني والإغراء الأميركي

يقف العراق اليوم عند مفترق طرق خطير. فمن جهة، تواصل الفصائل المسلحة تصعيد هجمها ضد القواعد الأميركية، مما يضع بغداد في مواجهة مباشرة مع واشنطن. ومن جهة أخرى، تستمر الضربات الجوية التي تستهدف مقرات الحشد، ما يضع الحكومة في موقف حرج أمام الرأي العام الداخلي وقواعدها الشعبية.

ويبقى السؤال الأبرز: هل تستطيع الحكومة العراقية فرض سيطرتها على الفصائل الخارجة عن إرادة الدولة؟ أم أن العراق سيتحول إلى ساحة تصفية حسابات مفتوحة بين القوى الكبرى، ليدفع مرة أخرى ثمن صراعات لا ناقة له فيها ولا جمل؟

في كل الأحوال، تشير التطورات الميدانية إلى أن الأيام المقبلة قد تحمل المزيد من التصعيد، خاصة مع إعلان الفصائل نيتها توسيع عملياتها، واستمرار الضربات الجوية التي باتت تطال قلب العاصمة بغداد.

الكرد في مرمى النيران: حياد صعب في مواجهة حرب إيران وإسرائيل

تشهد منطقة الشرق الأوسط تصعيداً غير مسبوق في الصراع بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة، وإيران من جهة أخرى، حيث تجاوزت المواجهة حدود الحرب الباردة والصراعات بالوكالة لتتحول إلى ضربات عسكرية مباشرة داخل الأراضي الإيرانية، مما يلقي بظلال كثيفة على استقرار الإقليم بأكمله. وفي خضم هذه العاصفة، يجد الكرد أنفسهم في موقع بالغ الحساسية، إذ يتحتم عليهم الموازنة بين ضغوط متعارضة ومصالح متشابكة، في وقت تسعى فيه أطراف إقليمية ودولية إلى جرهم إلى مستنقع الصراع، بينما تتزايد المخاوف من تحول أراضيهم إلى ساحة مفتوحة للتصفية الحسابات.

يمثل الكرد، بوصفهم أكبر أقلية إثنية في الشرق الأوسط دون دولة خاصة بهم، قوة ديموغرافية وسياسية وعسكرية موزعة بين إيران وتركيا وسوريا والعراق. ويقدر عددهم بنحو ٣٠-٤٠ مليون نسمة، يشكلون في إيران ما بين ٨٪ و١٧٪ من السكان البالغ عددهم ٩٠ مليوناً، ويتركزون في محافظات كردستان وكرمانشاه وأذربيجان الغربية وإيلام. هذا التوزع الجغرافي والثقل السياسي يضعهم في قلب المعادلات الإقليمية، لا سيما في ظل التحولات الدراماتيكية الراهنة.

وعلى مدى أكثر من خمسين عاماً، ظلت إيران وإسرائيل في حالة عداء معلن، مع تبادل قياداتهما تهديدات وجودية متكررة. لكن المواجهة الفعلية التي انطلقت في أواخر فبراير ٢٠٢٦، إثر اغتيال المرشد الأعلى الإيراني علي خامنئي في اليوم الأول للهجمات الأمريكية الإسرائيلية، نقلت الصراع إلى مرحلة جديدة كلياً. فمع دخول الحرب أسبوعها الثاني، تتسع رقعة الاشتباكات، وتشير التطورات إلى أن الشرق الأوسط مقبل على مرحلة قد تتحول فيها العديد من المناطق إلى ساحات حرب مفتوحة. هنا يبرز السؤال الأكثر إلحاحاً: ما موقع الكرد في هذه المعركة المصيرية؟

العراق وإقليم كردستان: ساحة مفتوحة للصراع

ألقت الحرب بظلالها الثقيلة على العراق وإقليم كردستان، اللذين تحولا بسرعة إلى ساحة لتقاطع المصالح والصراعات الإقليمية. فمنذ بداية المواجهات، تعرض الإقليم لأكثر من ٢٠٠ صاروخ باليستي وطائرة مسيرة إيرانية، استهدفت مقرات أحزاب المعارضة الكردية الإيرانية، وقواعد عسكرية، ومنشآت مدنية، وحتى مواقع تابعة للبيشمركة. وتشير السلطات المحلية إلى مقتل ١١٢ شخصاً على الأقل وإصابة ٩٦٩ آخرين في محافظة كردستان الإيرانية وحدها جراء الضربات الأمريكية الإسرائيلية.

وفي هذا السياق، أعلن نيجيرفان بارزاني، رئيس حكومة إقليم كردستان، خلال اتصال هاتفي مع وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي، أن الإقليم "لن يكون جزءاً من الصراعات"، وسيظل "عامل سلام"، معرباً عن تعازيه للضحايا الإيرانيين، ومؤكداً الالتزام بأمن الحدود والتعاون الأمني مع بغداد وطهران. كما شدد مسرور بارزاني، رئيس وزراء الإقليم، على ضرورة تحرك الحكومة الاتحادية لوقف الهجمات على كردستان، محذراً من أن الصمت إزاء هذه الانتهاكات لن يدوم طويلاً.

المعارضة الكردية الإيرانية: بين الاستعداد والانتظار

في الجانب الآخر من الحدود، تشهد الساحة الكردية الإيرانية تطورات دراماتيكية. فقبل أيام من اندلاع الحرب، تمكنت ستة أحزاب كردية إيرانية معارضة من تجاوز خلافاتها التاريخية وتشكيل "ائتلاف القوى السياسية في كردستان إيران"، الذي يضم: الحزب الديمقراطي الكردستاني إيران (PDKI)، وحزب الحرية الكردستاني (PAK)، وحزب الحياة الحرة الكردستاني (PJAK)، ومنظمة النضال الكردستاني (خبات)، وكومولة زحمكشيان كردستان، والحزب الشيوعي الكردستاني إيران.

موقف واشنطن: تشجيع وتراجع

يكتنف الغموض الموقف الأمريكي من إشراك الكرد في المعركة. فبعد تقارير عن اتصالات بين الرئيس ترامب وقادة كرد، منهم مسعود بارزاني وبافل طالباني في إقليم كردستان، ومصطفى هجري رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني إيران، بدا أن واشنطن تدرس خيار فتح جبهة برية كردية لإرباك القوات الإيرانية. ونقلت شبكة CNN عن مسؤولين أمريكيين أن الهدف هو استخدام الكرد لتمديد خطوط القوات الإيرانية، والسماح للاحتجاجات الشعبية بالنمو، أو مساعدتهم في السيطرة على شمال إيران لخلق منطقة عازلة لإسرائيل.

لكن بعد أيام قليلة، تراجع الرئيس ترامب علناً، معلناً للصحفيين على متن الطائرة الرئاسية: "لقد استبعدت ذلك. لا أريد أن يذهب الأكراد. لا أريد أن يتأذى الأكراد أو يُقتلوا، وعلاقتنا جيدة. إنهم مستعدون للذهاب، لكني أخبرتهم أنني لا أريدهم أن يفعلوا ذلك". هذا التراجع أثار ارتياحاً وحذراً في آن لدى القيادات الكردية، التي تدرك جيداً دروس التاريخ المريرة عن التحالفات الدولية غير المضمونة.

بين مطرقة إيران وسندان واشنطن: خيارات الكرد

في ظل هذه المعطيات المعقدة، يجد الكرد أنفسهم أمام معادلة صعبة. فهم من جهة، يتعرضون لضغوط إيرانية متزايدة، حيث تواصل طهران قصف مواقعهم تحت ذريعة وجود "عناصر انفصالية" و"خلايا موساد". ويصر المسؤولون الإيرانيون على أن "أي تحرك من الجماعات الانفصالية ضد وحدة الأراضي الإيرانية سيسحق". ومن جهة أخرى، يواجهون إغراءات أمريكية بالدعم، لكن دون ضمانات جدية، وسط تراجع علني عن فكرة إشراكهم برياً. أمام هذا الواقع، يبرز خيار "الحياد الإيجابي" أو "الخط الثالث" كأكثر الخيارات واقعية بالنسبة للقيادة الكردية. فمنذ بداية الأزمة، تبنى إقليم كردستان موقفاً واضحاً بعدم السماح باستخدام أراضيه منصة لشن هجمات على إيران، مع السعي للوساطة وتخفيف التوترات.

دروس الماضي وتحديات المستقبل

يقف الكرد اليوم على أعتاب منعطف تاريخي، في واحدة من أكثر لحظات المنطقة تقلباً. فبينما تتسع رقعة الحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران، وتتصاعد وتيرة الضربات المتبادلة، تبقى قدرة الكرد على حماية مكتسباتهم مرهونة بمدى حكمتهم في التعامل مع الإغراءات والضغوط. إن الانحياز الكامل لأي طرف قد يكلفهم ثمناً وجودياً، بينما قد لا يكون الحياد المطلق ممكناً في صراع لا يعترف بالمناطق الرمادية. تبقى الحقيقة الأكثر ثباتاً أن الكرد دفعوا ثمناً باهظاً للصراعات الإقليمية على مدى القرن الماضي. ويظل الدرس الأهم المستفاد من هذه التجارب أن الثقة بالآخرين، من دون ضمانات واضحة وآليات حماية، هي مغامرة كبرى. وفي هذا السياق، يبدو أن الخيار الأكثر حكمة يتمثل في تعزيز الوحدة الداخلية، وبناء علاقات متوازنة مع جميع الأطراف، والتركيز على ترسيخ المكتسبات الدستورية والسياسية داخل العراق وسوريا، بدلاً الرهان على وعود خارجية قد تتبخر مع أول تحول في المصالح الدولية.

فكما تقول شاناز إبراهيم أحمد، السيدة الأولى في العراق والعضو في الاتحاد الوطني الكردستاني، معبرة عن المشاعر الكردية إزاء هذه الضغوط: "اتركوا الكرد وشأنهم. نحن لسنا مرتزقة".

مديرة التحرير
نجاة حسين الزغبي

هيئة التحرير
أنغام ابراهيم جميل– عمر جمعة حسين – محمد الشجيري

التصميم الفني
علي العجيلي

Mail: almpbadera@hmail.com

الصراع الدولي وتأثيره على العراق!!!

مروة الطائي

يعيش العالم حالات غير مستقرة من الناحية العسكرية والاقتصادية وفرض الإرادات من خلال القرصنة والسطو المسلح وفرض إرادة النظام الرأسمالي على منطقة الشرق الأوسط. إن الدول المجاورة للعراق (إيران وتركيا وسوريا ولبنان والأردن)، وجميعها تخضع إلى القوى الغربية. فمثلاً تركيا هي عضواً في حلف شمال الأطلسي، وتمتلك عقلية الاحتلال والأطماع العثمانية، التي لاتزال تؤمن بعقلية سياسيي أنقرة، ولها قوات عسكرية وأكثر من ستون قاعدة في شمالي العراق. ومع العلاقات التجارية التي تربط العراق وتركيا والتبادل التجاري وصل إلى أكثر من عشرين مليار دولار، وتطمح تركيا إلى زيادة هذا الرقم ليصل إلى ثلاثون مليار دولار. وكل هذا التبادل التجاري يصب في مصلحة تركيا، ورغم ذلك تركيا لا تحترم سيادة العراق، وتقصف وباستمرار الأراضي العراقية، من دون ردّ من الحكومة العراقية. علماً أنه ثمة عدة اتفاقيات أمنية مع تركيا، لكنها لم تلتزم بالاتفاقيات مع العراق. وما التصريحات الأخيرة لوزير خارجية تركيا السيد هاكان فيدان، وهو يتحدث عن تدخل تركي في شنكال/سنجار وقنديل ومخمور، بذريعة حزب العمال الكردستاني، لكن الهدف الحقيقي هو أنّ لتركيا أطماع واسعة داخل العراق، وتفكر بالسيطرة على نفط كركوك. أما إيران فهي أيضاً بنفس الوقت تعتبر من الدول التي تتدخل في شؤون العراق، وكذلك تواجد بعض الفصائل المرتبطة بها، وهو ما يجعل الدول الغربية تتدخل وتتهم العراق أنه تابع لدول الجوار. إن مخاوف المجتمع العراقي في حال شنت أميركا واسرائيل ضربات عسكرية على إيران، فإن العراق سوف يكون مسرحاً لأمريكا، ولا يستطيع النأي بنفسه من أي حرب بين أمريكا وإيران. وكذلك عملت أمريكا حتى الآن على تجريد العراق من أي قوة عسكرية يستطيع من خلالها الرد. وإذا ما تدخلت الفصائل المسلحة المحسوبة على إيران، حينها ستكون الكارثة كبيرة جداً على العراق، وربما يكون العراق تحت القصف الأميركي _الاسرائيلي بشكل مباشر. على الحكومة العراقية أن تؤكد عدم انجرارها في هكذا حروب مدمرة، وستبقى على الحياد. لأنه لا مصلحة للعراق في هذه المواجهات. وينبغي أن يكون للدبلوماسية العراقية دوراً فاعلاً، يجنب العراق من هذه الكوارث التي تؤثر على حياتنا الاقتصادية والسياسية. كما أن هناك مشكلة أخرى يعاني منها العراق، ألا وهي التنافس الشيعي-الشيعي والصراع السني-السني، وكثرة الأحزاب التي تنتمي لعدة دول في المنطقة. والدولة العراقية باقية تنظر ولا تستطيع السيطرة على تلك الأحزاب. وربما يتصاعد الصراع الطائفي مجدداً، ليهدد الدولة من جديد. حيث نسمع دائماً من قوى سياسية وأحزاب تدعي الوطنية ولكنها بنفس الوقت تتماهى مع فصائل السلطة المؤقتة في سوريا. حتى الانقسامات الداخلية في لبنان بين الحكومة وحزب الله، وتهديدات اسرائيل باحتلال لبنان المتكررة. وهذا الانشطار السياسي والاقليمي يؤثر على العراق بشكل مباشر، ويخلق أزمات اقتصادية وعسكرية، ربما تستغلها اسرائيل ضد العراق.

لهذا ندعو من هم على سدة الحكم في العراق من أحزاب وتيارات وشخصيات، أن يكون عندهم المسؤولية الوطنية عالية جداً، وألا ينجروا لمصالح القوى الإقليمية والدولية، وليكن شعارهم "العراق أولاً".

حلبجة... جرح العراق الذي لا يندمل

عباس كامل

في كل عام، يعود العراقيون إلى ذاكرة موجعة، إلى يومٍ اختنق فيه الربيع بالدخان السام، وسقطت مدينة كاملة ضحية واحدة من أبشع الجرائم في تاريخ البشرية. إنها ذكرى مأساة مجزرة حلبجة التي ارتكبها نظام حزب البعث ضد أبناء مدينة حلبجة في السادس عشر من آذار عام ١٩٨٨.

في ذلك اليوم الأسود، لم تكن الضحية مدينة كردية فحسب، بل كان الضحية العراق كله. إنسانه وضميره ومستقبله. أكثر من خمسة آلاف إنسان قضوا في لحظات، اختنقوا بالغازات السامة، وبينهم أطفال ونساء وشيوخ، فيما بقيت الصور شاهدا دامغا على حجم المأساة التي هزت ضمير العالم.

إن استذكار حلبجة ليس مجرد طقس سنوي للبكاء على الضحايا، بل هو وقفة ضمير أمام جريمة كبرى يجب ألا تتكرر. فحلبجة تمثل رمزا لمعاناة الكرد والعراقيين جميعاً تحت وطأة الاستبداد والعنف، وتذكرنا بأن الظلم حين يستهدف جزءاً من الوطن فإنه يصيب الوطن كله.

إن مواساة أهلنا في كردستان لا تكون بالكلمات وحدها، بل بالاعتراف الصادق بحجم المأساة، والعمل الجاد لبناء دولة تحترم الإنسان وتصون كرامته، دولة المواطنة المتساوية التي يشعر فيها كل عراقي عربيا كان أم كرديا، تركمانيا أو آشوريا أنه شريك كامل في هذا الوطن.

لقد علمتنا حلبجة أن الاستبداد حين يترك دون رادع يمكن أن يتحول إلى كارثة إنسانية. ولذلك فان الوفاء الحقيقي لضحاياها يكمن في ترسيخ الديمقراطية، وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان، وحماية التعددية التي تشكل جوهر المجتمع العراقي.

وفي هذه الذكرى الأليمة، ننحني إجلالا لأرواح الضحايا الشهداء، ونؤكد أن دماءهم ستبقى أمانة في أعناق العراقيين جميعا. فحلبجة ليست مجرد ذكرى في التاريخ، بل رسالة أخلاقية للأجيال القادمة.

أن الكرامة الإنسانية يجب أن تكون فوق كل اعتبار، وأن العراق الذي نحلم به هو العراق الذي لا تتكرر فيه المآسي، ولا يستهدف فيه الإنسان بسبب هويته أو انتمائه.

وفي هذه المرحلة الحساسة والمفصلية التي يعيشها العراق، لا بدّ من وقفة مع الذات من قبل الجميع ويتساءل؛ ماذا قدمنا للعراق كي نعيد له بهجته الحضارية المعمرة آلاف السنين. وكفى فساداً وقتلاً وتهجيراً بحق بعضنا البعض، وجاء دور بناء الانسان الذي هو أساس بناء العراق العظيم.

رحم الله شهداء حلبجة، وشفى جراح أهلها، وجعل من ذكراهم نورا يهدي العراقيين إلى طريق العدالة والسلام والوحدة الوطنية.

المرأة الرافدينية... شمس لا تغيب في يومها العالمي

ابراهيم يوسف

في الثامن من مارس من كل عام، تتجه أنظار العالم نحو المرأة، تلك الكيان الذي شكل عبر التاريخ سر الحياة وبوصلة المجتمع. وفي العراق، بلد الرافدين، يأتي هذا اليوم ليحمل أكثر من معنى؛ إنه يوم تأمل في الإنجازات، ويوم وقفة عند التحديات، ويوم تجديد للعهد مع المستقبل.

من نضال الأمس إلى احتفال اليوم

لم يكن الثامن من مارس مجرد تاريخ عابر في ذاكرة البشرية، بل هو ثمرة نضال طويل خاضته النساء على مدى عقود. تعود جذور هذا اليوم إلى أوائل القرن العشرين، حين خرجت آلاف العاملات في مصانع النسيج بمدينة نيويورك عام ١٩٠٨ يطالبن بتحسين ظروف العمل وزيادة الأجور والمساواة.

وفي عام ١٩١٠، وخلال مؤتمر النساء الاشتراكيات الدولي في كوبنهاغن، رفعت الناشطة الألمانية كلارا زيتكين اقتراحاً بتخصيص يوم عالمي للمرأة يكون منصة للنضال من أجل الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وفي العام التالي، احتفل أكثر من مليون شخص في النمسا والدنمارك وألمانيا وسويسرا بهذا اليوم لأول مرة.

أما ارتباط الثامن من مارس بهذه المناسبة فيعود إلى عام ١٩١٧، حين خرجت النساء في بتروغراد (سانت بطرسبرغ حالياً) في مظاهرات حاشدة للمطالبة "بالخبز والسلام"، لتكون تلك الشرارة التي أشعلت الثورة الروسية. ومنذ عام ١٩٧٥، تبنت الأمم المتحدة هذا اليوم رسمياً، وأضفت عليه الشرعية الدولية ليكون مناسبة عالمية للاحتفاء بالمرأة وتسليط الضوء على قضاياها.

المراة الرافدينية... أيقونة الصمود والعطاء

في بلاد ما بين النهرين، حيث كتبت المرأة أولى صفحات التاريخ، تواصل المرأة في " ميزوبتاميا" مسيرتها بكل إصرار. فمن ملكة تدمر زنوبيا إلى آلهة الحب عشتار، مروراً بالراحلة الكبرى زها حديد، وشهيدات حركة التحرر الكردستانية اللائي تركن بصماتهن في أقاصي الأرض، تثبت الرافدينيات يوماً بعد يوم أنهن قادرات على صناعة المستحيل.

تحت شعار هذا العام ٢٠٢٦ "الحقوق. العدالة. العمل. من أجل جميع النساء والفتيات"، تواصل المرأة الرافدينية كفاحها في ظل ظروف استثنائية. فقد أثبتت خلال السنوات العجاف التي مرت بها المنطقة أنها لاتزال صلبة لا تنكسر. كانت في سنوات الإرهاب الأسود أماً ومعيلة وحامية، ومقاتلة، تجمع بين مسؤوليات البيت ومواجهة التحديات المجتمعية، والمصيرية الكبرى.

اليوم، تتبوأ المرأة في الشرق الاوسط مواقع متقدمة في الدولة والمجتمع. فرغم كل الصعوبات، نجدها طبيبة ومهندسة وقاضية ووزيرة ونائبة في البرلمان. وقد شهدت السنوات الأخيرة خطوات مهمة على صعيد تمكين المرأة، ففي العراق، أقر مجلس الوزراء مؤخراً الاستراتيجية الوطنية للمرأةمن العام ٢٥_ ٣٠، التي تهدف إلى تعزيز مشاركتها في التنمية المستدامة وتمكينها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. كذلك في اقليم كردستان، وروجافا حيث تتبوأ القيادة الادارية بجدارة.

تحديات على الطريق:

الحديث عن المرأة. لا يمكن أن يكون منفصلاً عن التحديات الجسام التي تواجهها. فرغم التقدم المحرز، لا تزال طريق المساواة شاقة. حيث تعاني آلاف النساء والفتيات من العنف الأسري، والتمييز في فرص العمل، والزواج المبكر، والعادات المجتمعية التي تحد من طموحاتهن.

وتكشف الإحصائيات عن واقع مؤلم، فملايين الأرامل في العراق بكل انحاءه (مثلاً وليس حصراً). يعانين ظروفاً معيشية قاسية، وآلاف الفتيات يحرمون من مواصلة تعليمهن لأسباب اقتصادية أو اجتماعية. كما أن قوانين العقوبات لا تزال تحوي مواد مثيرة للجدل مثل المادة ٤١ التي يساء تفسيرها أحياناً لتبرير العنف الأسري.

هذا فضلاً عن ظواهر اجتماعية مؤلمة كزواج القاصرات والزواج العشائري القسري، التي تظل وصمة عار في جبين المجتمع. وفي هذا الإطار، تبرز أهمية تكثيف الجهود لتعديل القوانين المجحفة وتفعيل آليات حماية المرأة.

صوت من الأرض

"نضال نسوي مستمر تمارسه المرأة العراق (عربية أو كردية) وبقية النساء من مكونات الشرق الأوسط الاخرى بشكل كبير، لكنه بات أكثر حيوية بعد سقوط الدكتاتورية"، هكذا تصف الناشطات واقع الحال. فقد تحول يوم المرأة في السنوات الأخيرة من مجرد مناسبة احتفالية إلى وقفات احتجاجية ونضالية ترفع فيها النساء مطالبهن، خاصة بعد انتفاضة تشرين التي أظهرت دوراً بارزاً للنساء في التغيير.

نحو مستقبل أكثر إشراقاً

اليوم، ونحن على أعتاب ذكرى يوم المرأة العالمي، لا يسعنا إلا أن ننحني إجلالاً للمرأة العربية والكردية، ونساء منطقتنا. تلك التي حملت على عاتقها هموم الوطن في أحلك الظروف، والتي كانت ولم تزل ركيزة أساسية في بناء المجتمع.

إن تحقيق المساواة الكاملة ليس ترفا فكريا، بل هو ضرورة مجتمعية وحتمية تنموية. فالاستثمار في المرأة هو استثمار في المستقبل، وتمكينها يعني تمكين للإنسانية جمعاء.

في هذا اليوم، نوجه التحية لكل امرأة. للأم التي ربّت أجيالاً، وللعاملة التي تكافح من أجل لقمة العيش، وللناشطة التي تدافع عن الحقوق، وللطالبة التي تحلم بمستقبل أفضل. أنتنّ شمس هذا الوطن التي لا تغيب.

كل عام وأنتنّ بخير... كل عام وأنتنّ الأمل.

أزمة البناء السياسي في المنطقة: من ثنائيات الهوية القاتلة إلى نموذج "الجمهورية الديمقراطية"

آكار تاج الدين

يشهد الشرق الأوسط انسداداً تاريخياً ناتجاً عن فشل نموذج "الدولة القومية"، الذي تم استيراده وفرضه على بنية ديموغرافية واجتماعية شديدة التعقيد والتنوع. لقد أدى هذا النموذج إلى تكريس الإقصاء وإنتاج "هويات قاتلة" تتصارع على السلطة المركزية. في هذا السياق، يبرز مفهوم "الجمهورية الديمقراطية" العيش المشترك بين مكونات المنطقة، ليس كطرح طوباوي، بل كمشروع سياسي وسوسيولوجي مضاد يسعى لإحداث قطيعة معرفية مع مفاهيم المركزية، التجانس القسري، واحتكار السلطة.

تعيش مجتمعات الشرق الأوسط أزمة بنيوية مركبة تتسم بالشلل السياسي والاستلاب الفكري. يمكن توصيف هذه الحالة، كما عبر عنها أمين معلوف، بـ "الموت مع وقف التنفيذ"، حيث تقبع المنطقة في منطقة رمادية بين الحرب والسلام، وتستنسخ صراعات الماضي لتعطيل مسارات المستقبل. يهدف هذا المقال إلى تفكيك جذور هذه الأزمة، بدءاً من ظاهرة "الانتظارية السياسية"، مروراً بإخفاقات الديمقراطية التمثيلية المستوردة، وصولاً إلى استشراء سياسات الهوية، مع طرح نموذج "أمة الجمهورية الديمقراطية" كبديل هيكلي لتجاوز حالة الانسداد.

وتعاني البنية المجتمعية من حالة تقاعس جمعي تتجلى في الاتكالية على غيبيات الحل السياسي (انتظار المعجزة أو المهدي المخلص). هذه "الانتظارية السياسية" ليست مجرد معتقد ديني، بل هي أداة سيكولوجية تكرس العبودية الطوعية وتعفي الفرد والمجتمع من مسؤولياتهما في التغيير. إن التحرر من هذا الموروث السلبي يتطلب استعادة الفاعلية المجتمعية عبر إرساء دعائم العقلانية، والاعتماد على الذات، وتفكيك بنية الجهل الممنهج الذي تفرضه السلطات الحاكمة.

حيث تأسست الدولة الوطنية الحديثة في المنطقة بناءً على مقاربات استشراقية فرضت قوالب دستورية ومؤسساتية لا تتسق مع السوسيولوجيا المحلية. وقد تجلى ذلك في اختزال المفهوم الديمقراطي في "الآلية الانتخابية" والبرلمانات. تحولت هذه البرلمانات، في غياب ثقافة ديمقراطية حقيقية قوامها التعددية وقبول الآخر، إلى مسارح سياسية (كولوسيوم حديث) تتصارع فيها القوى التابعة نيابة عن النخب الحاكمة. إنها تشريعات وقوانين معزولة عن الواقع، تكرس مجتمعاً استهلاكياً مسلوب الإرادة.

وقع العقل السياسي العربي والإقليمي في فخ الثنائيات الحادة (الشرق/الغرب، الدين/القومية، خائن/وطني، سني/شيعي). هذه الثنائيات الإقصائية، تشكل أرضية خصبة لتآكل الدول، كما حدث في بيروت، الموصل، طرابلس، وعفرين. وفي ظل هذا الاستقطاب، تختبئ نخب سلطوية براغماتية (في سوريا، العراق، اليمن، تركيا وغيرها) خلف خطابات السيادة والوطنية، بينما تمارس في الواقع سياسات تدميرية وتنهب مقدرات شعوبها لضمان ديمومة بقائها في السلطة، متحولة إلى مجرد وكلاء أو أدوات وظيفية في لعبة الأمم.

أدى الفشل المتراكم لدولة الاستقلال إلى فراغ فكري عميق، جعل المجتمعات عرضة لاستيراد حلول خارجية لا تزيدها إلا ارتهاناً. إن الخروج من هذا المأزق يتطلب قراءة نقدية وتفكيكية للتاريخ المحلي ذي الجذور الحضارية العميقة، والانطلاق منه لتأسيس عقد اجتماعي جديد.

لفهم العيش المشترك ما بين المكونات لبناء "الجمهورية الديمقراطية"، يجب أولاً تفكيك نقيضها. اعتمدت الدولة القومية في الشرق الأوسط على ثالوث الأحادية: (لغة واحدة، قومية واحدة، وعَلم واحد). لتحقيق هذا التجانس الوهمي، لجأت الأنظمة المتعاقبة إلى سياسات الصهر الثقافي، والإبادة السياسية، وتهميش المكونات الأصلية.

على النقيض من ذلك، يفكك مفهوم العيش المشترك ضمن "الجمهورية الديمقراطية"، الارتباط الشرطي بين "الجمهورية الديمقراطية" و"الدولة". فالأمة هنا لا تُعرّف برابطة الدم أو العرق أو الدين، بل تُعرّف بناءً على "العقد الاجتماعي" و "الذهنية الديمقراطية المشتركة. إنها مظلة سياسية مرنة تتسع لكافة المكونات الثقافية دون أن تُلغي خصوصياتها.

يقوم هذا المفهوم على مجموعة من الأعمدة الهيكلية التي تعيد تعريف السلطة والمجتمع. العيش المشترك بين مكونات المجتمع، ترفض الهيكلية الهرمية للسلطة (من الأعلى إلى الأسفل). وتستبدلها بتنظيم مجتمعي أفقي يبدأ من أصغر الوحدات (المجالس المحلية)، صعوداً إلى المجالس العامة. الهدف هو إعادة القرار السياسي إلى المجتمع نفسه، وتقليص دور البيروقراطية الحكومية. وكذلك تعتبر التنوع القومي والديني مصدر إثراء وقوة، وليس تهديداً أمنياً يجب قمعه. يتم ضمان حقوق التعبير الثقافي واللغوي لكل مكون (عرب، كرد، سريان، تركمان، أيزيديين، إلخ) كحق طبيعي غير قابل للمساومة. وأهم نقطة في التحول إلى "الجمهورية الديمقراطية"، هو مقياس تحرر المرأة، والذي يمثل (الأساس السوسيولوجي). حيث يُعد هذا النموذج أن استعباد المجتمع بدأ تاريخياً مع استعباد المرأة وصعود الذهنية الذكورية السلطوية (التي هي أساس شكل الدولة القومية). لذلك، يعتبر التحرر الجذري للمرأة ومشاركتها المتساوية في كافة مفاصل الإدارة شرطاً مسبقاً لتحرر المجتمع بأكمله. والنقطة الهامة لبناء "الجمهورية الديمقراطية" هو عنصر الإيكولوجيا والاقتصاد المجتمعي. حيث يطرح المفهوم بديلاً للرأسمالية الاحتكارية التي تستنزف الطبيعة والمجتمع معاً. يعتمد على اقتصاد تشاركي (تعاونيات) يلبي احتياجات المجتمع الأساسية، مع الحفاظ على التوازن البيئي المستدام.

وثمة تحديات كبيرة لتطبيق هذا المفهوم في الواقع الشرق أوسطي. ورغم التماسك النظري لهذا الطرح، إلا أن نقله من الحيز الفلسفي إلى التطبيق العملي يواجه تحديات جيوسياسية ومجتمعية جسيمة، أبرزها، المقاومة الشرسة من الأنظمة المركزية. حيث ترى الدول الإقليمية (ذات البنية القومية أو الثيوقراطية) في هذا النموذج تهديداً وجودياً لسلطتها، مما يدفعها لمحاربته عسكرياً وسياسياً. وكذلك الرواسب الطائفية والعرقية. عقود طويلة من الاستقطاب وشيطنة الآخر خلقت حاجزاً نفسياً بين شعوب المنطقة، مما يجعل عملية بناء الثقة للعيش ضمن "الجمهورية الديمقراطية" عملية بطيئة تتطلب تراكماً ثقافياً ومعرفياً طويلاً. وأيضاً التدخلات الخارجية، حيث تحرص القوى الدولية على إبقاء المنطقة ضمن حالة سيولة وصراعات محكومة، لأن الاستقرار القائم على استقلالية القرار المجتمعي يتعارض مع مصالحها الاستراتيجية.

إن نموذج "الجمهورية الديمقراطية"، ليس مجرد "معجزة إلهية" ننتظرها كما في الأدبيات السابقة، بل هو مشروع عمل شاق يتطلب إنتاج وعي جمعي جديد. إنه محاولة جادة للخروج من نفق الهويات القاتلة، وإعادة بناء الأوطان على مقاس المجتمعات وتنوعها، وليس على مقاس السلاطين والمستعمرين.

٨ مارس يوم للحرية والتحرر

نازك عبد الوهاب

يحتفل باليوم العالمي للمرأة في الـ ٨ من آذار سنوياً، كمنصة عالمية لتكريم إنجازات المرأة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، وتسلط الضوء على حقوقها ومكافحه التمييز ضدها. يهدف هذا اليوم إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، ويعد فرصة للمطالبة بمستقبل أكثر عدلاً، وتغيير الأنماط السائدة.

الأصول التاريخية

تعود جذور هذا اليوم إلى اوائل القرن العشرين، وتحديداً إضراب العاملات في نيويورك عام ١٩٠٨ ثم تبنيه دولياً في عام ١٩١٠ و١٩١١ حتى اعتماده في الأمم المتحدة رسمياً عام ١٩٧٧.

أهداف هذا اليوم

يركز على تحقيق المساواة بين الجنسين والقضاء على العنف وتمكين المرأة في كافة المجالات وضمان حقوقها الأساسية.

الاحتفالات والفعاليات

يشاهد في هذا اليوم ندوات ومسيرات وفعاليات تطالب بالتغيير الايجابي وتمكين المرأة عالمياً. كل عام تطلق الأمم المتحدة شعارات نسوية مثل؛ المرأة في القيادة وتكسير التحييز لتركيز الجهود على قضايا محددة.

أهميته وتذكير

إن حقوق المرأة هي حقوق انسان يجسد نضال المرأة المستمر من أجل حياة متساوية وعادلة ومتكاملة. ويمثل هذا اليوم لحظة للتأمل في التقدم المحرز من أجل تحقيق مساواة كاملة في الحقوق والفرص.

تعاني المرأة في الشرق الأوسط وخاصة العراق، من اضطهاد فكري وانساني. فهي لا تجد أي مساواة وأي حقوق إنسانية، بل تمارس عليها العبودية في كافة المجالات الاجتماعية. وتمارس عليها الأعراف كافة مثل، الأعراف العشائرية والدينية والاجتماعية. فهذا الثالوث من الأعراف يفقد حق المرأة في التعليم أو في قيادة الدولة والمؤسسات العامة، لأن الفكر العشائري هو من يقرر ماذا تفعل المرأة. وهذا الفكر هو فوق كل القوانين. فيجيز قتلها بحجه غسل العار، ولا يحاسب الجاني على ما فعله من جرم، لأن قوانين المجتمع هي قوانين ذكورية لها الحق في اتخاذ أي قرار يراه الرجل مناسب في حياته الاجتماعية.

أما من الناحية السياسية فيكون دور المرأة نسبياً وضعيفاً في كافة أروقة الدولة، لأن الأحزاب السياسية تجعل من المرأة ديكور وجزء من الدعاية العامة من أجل مصالحها الحزبية الضيقة، لهذا السبب نجد المرأة تعيش في عالم متوحش لا ينصف حقوقها الإنسانية.

وفي مجال العمل نرى أن المرأة تعمل أكثر من ١٤ ساعة يومياً، وتمنح أجور لا تكاد تذكر، بل هي مخجلة ولا تسد رمق العيش.

الـ ٨ من مارس، أحدث ثورة ضد الظلم والاضطهاد وحقق مطلباً مهماً هي ٨ ساعات عمل في اليوم، وفق قوانين العمل وهذا ما طالبت عاملات النسيج في نيويورك به، ولكن النظام الرأسمالي في ذاك البلد لم ينصف هؤلاء العاملات، بل قام رب العمل بحرق المصنع على العاملات في المعمل. ومن هذا المنطلق بدأت الأمم المتحدة والعالم يؤكد على حرية المرأة وقوتها وإرادتها في كافة المجالات. وفي العراق تحتفل المرأة بهذا اليوم الـ ٨ مارس وتطالب بحقوقها المشروعة، ولكن النظام السياسي في العراق لا يزال يمارس العبودية والخطف بحق النساء. ونسبة ارتكاب الجرائم لا تعد ولا تحصى في العراق. والمرأة العراقية مستمرة رغم كل الخسائر والتضحيات من أجل حقوقهن المشروعة في الحرية والمساواة وعدم التمييز ما بين الجنسين، ولها الحق في فرص العمل كما للآخرين حق في العيش بأمن واستقرار.

الحركة الاحتجاجية في قطاع النفط تفرض التراجع على الحكومة

أنغام جميل

الحركة الاحتجاجية في العراق وخاصة قطاع النفط كانت ولازالت قوية جداً وتفرض وجودها وإرادتها من خلال إيمان العاملين في قطاع النفط والدفاع عن حقوقهم المشروعة. كل الأنظمة التي مرت في العراق حاولت دائماً أن تعمل بالضد من مصالح الطبقة العاملة، وبطريقة وحشية وغير إنسانية. ودائماً ما كانت تلجئ إلى القوة من أجل إسكات صوت العمال، ومع كل هذا التنكيل والبطش والممارسات غير الانسانية ضد العمال، لكنه لم تنجح أي سلطة، من تغيير الواقع النضالي والانساني ضد القطاعات الانتاجية في العراق وخاصة قطاع النفط.

هناك تظاهرات كبيرة أيضاً في قطاع التربية، والتي أكدت على مطالبها المشروعة بزيادة راتب المعلم والتدريسيين في كافة مجالات التربية والتعليم. وقد فرض العاملين في التربية على هزيمة محاولات السلطة البائسة لإسكات صوتهم، لكن النتيجة كانت أن نقابة التربية وكل العاملين في هذا القطاع، قد انتصرت على الفكر المتخلف والقمعي، الذي يحاول دائماً مصادرة حقوقه المشروعة لكافة الحركات الاحتجاجية في كل القطاعات. العاملين في قطاع النفط خرجوا في مظاهره سواء كانت في بغداد أمام الوزارة أو في شركه نفط الجنوب في البصرة ومحافظات العراق الأخرى. ولأول مرة يهدد العمال بالإضراب في حال عدم استجابة الحكومة لمطالبهم المشروعة، التي تؤكد على ضرورة الحوافز والارباح التي تربحها هذه الشركات العاملة في القطاع النفطي، وتوزيعها على العاملين. وبعد ضغوطات كبيرة من العاملين، تراجعت حكومة السوداني عن قرارها المجحف بحق العالمين، ولم تستطع منع العمال من نيل حقوقهم المشروعة. وهذا يؤكد أن الطبقة العاملة واعية جداً، ومتمكنة من أن تلعب دوراً نضالياً ضد كل الاطماع التي تحاول السلطة حجبها عن العاملين في قطاع النفط. وهذا يعد انتصاراً حقيقياً للقطاعات النفطية في العراق، وهزيمة للفكر البرجوازي المتخلف، الذي يعتقد أن الأساليب القمعية وفرض الإرادات، سوف تنجح في إرضاخ العمال، ولكن الوعي المتجذر والمتكرس في نضال الطبقة العاملة، له عمق كبير، ولا يمكن أن يستسلم اطلاقاً من أجل حقوقه المشروعة. علماً أنه يتعرض عمال قطاع النفط لإصابات سرطانية كبيرة نتيجة التلوث في مجال عملهم والبيئة غير الصحية في مكان العمل، نتيجة إهمال الشركات المستمر. وأنه حتى الآن لم تعوض هذه الشركات أو السلطة في العراق، العمال عن الاضرار التي اصابتهم من جراء الأمراض السرطانية. أن التظاهرات والاحتجاجات هي السلاح القوي بيد الطبقة العاملة. منذ وجود الحركة العمالية في العراق، والإضرابات والاحتجاجات كانت سلاحاً قوياً ضد السلطات الحاكمة. وفي ١/٧ /١٩٤٦ كاور باغي اضرب العمال عن العمل نتيجة لعدم تنفيذ مطالبهم المشروعة، في زيادة أجورهم وتحديد ساعات العمل وفق قانون ذاك الوقت، لكن السلطة أهملت هذه المطالب المشروعة للعاملين في كاور باغي، ونتيجة هذا الإضراب حقق العمال كل أهدافهم المشروعة. إذاً، الإضرابات والاحتجاجات من قبل العاملين في قطاع النفط، له تاريخ طويل وخبره في مجال النضال ضد الطبقة البرجوازية وضد الأنظمة الحاكمة التي تعتقد أن القوة هي الحل. وهذا ما يؤكد فشل السياسات والحكومات جميعها أمام إرادة العمال ونضالهم الطويل من أجل حقوقهم المشروعة.

في يوم المرأة العالمي

نجاة الزغبي

٨ مارس من كل عام تبرز مناسبة مهمة للتأمل في واقع المرأة في العراق والشرق الأوسط، ليس فقط من زاوية التحديات، بل أيضاً من زاوية الدور التاريخي الذي يمكن أن تؤديه في بناء مجتمع يسوده السلام والعدالة. حيث أن المرأة في العراق والشرق الأوسط...تقف بين تحديات الواقع وآفاق صناعة السلام

ففي اليوم العالمي للمرأة، تتجه الأنظار إلى واقع المرأة في العراق ومنطقة الشرق الأوسط، حيث ما تزال النساء يواجهن مجموعة معقدة من التحديات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. فعلى الرغم من التقدم النسبي في بعض مجالات التعليم والعمل، إلا أن المرأة ما زالت تصطدم بحواجز تقليدية وثقافية، وببنى سياسية لم تستوعب بعد بشكل كامل مبدأ المشاركة المتساوية في صنع القرار.

من أبرز هذه التحديات استمرار الفجوة بين النصوص الدستورية التي تؤكد المساواة، وبين الواقع الاجتماعي الذي يحد من فرص النساء في المشاركة السياسية والاقتصادية. كما تواجه المرأة في العديد من دول المنطقة آثار النزاعات المسلحة وعدم الاستقرار السياسي، وهو ما يزيد من هشاشة أوضاعها ويضعف قدرتها على الوصول إلى مواقع التأثير.

في العراق تحديداً، ورغم وجود تمثيل نسوي في البرلمان عبر نظام الكوتا، إلا أن المشاركة الفعلية في صنع السياسات العامة ما تزال محدودة. كما أن التحديات الاقتصادية والبطالة وضعف الخدمات الاجتماعية تؤثر بشكل مضاعف على النساء، خصوصاً في المناطق المتضررة من النزاعات.

ومع ذلك، فإن المرأة ليست مجرد ضحية لهذه الظروف، بل يمكن أن تكون أحد أهم الفاعلين في بناء السلام المجتمعي. فالنساء، بحكم دورهن الاجتماعي وقدرتهن على بناء شبكات الثقة داخل المجتمعات المحلية، يمتلكن إمكانات كبيرة لنشر ثقافة السلم والعيش المشترك بين مختلف المكونات العرقية والدينية.

إن تعزيز دور المرأة في الحوار المجتمعي، وفي منظمات المجتمع المدني، وفي المبادرات التعليمية والثقافية، يمكن أن يسهم في ترسيخ قيم التسامح وقبول الآخر. كما أن إشراك النساء بصورة أوسع في الحياة السياسية وصنع القرار يضيف بعداً إنسانياً واجتماعياً مهماً للسياسات العامة، ويعزز فرص بناء دولة المواطنة المتساوية.

إن الطريق نحو مجتمع ديمقراطي تشاركي في العراق والشرق الأوسط يمر حتماً عبر تمكين النساء وإزالة العوائق التي تحد من مشاركتهن. فالمرأة التي تناضل من أجل حقوقها هي في الوقت ذاته تناضل من أجل مجتمع أكثر عدالة وسلاماً لجميع أبنائه. وفي هذه المناسبة، يبقى الرهان الحقيقي ليس فقط على الاحتفاء بدور المرأة، بل على تحويل هذا الاحتفاء إلى سياسات عملية تفتح المجال أمام نصف المجتمع ليكون شريكاً كاملاً في صناعة المستقبل.

فالسلام الحقيقي يبدأ حين تتكامل طاقات الرجال والنساء معاً لبناء وطن يحفظ كرامة الإنسان ويصون تنوعه.

حلبجة ضحية الفكر القومي اللاإنساني

عمر أبو معصومة

حلبجة مدينة سياحية جميلة وخلاّبة، يعيش فيها الناس في استقرار وأمان. هذه المدينة ليست ثكنة عسكرية أو معسكراً لقوة مسلحة، بل كانت مدينة عراقية مسالمة يعيش فيها الجميع بحرية واستقرار. لا يوجد في هذه المدينة أي صراعات سياسية أو قومية أو طائفية، بل كانت إحدى مدن العراق التي توصف بأنها من أجمل المدن، وهي جزء من الفكر المتحضر والمتمدن.

ولكن الفكر القومي المتخلِّف واللاإنساني استهدف مدينة حلبجة من خلال طائرات حربية عراقية قصفت هذه المدينة بتاريخ ١٦ و١٧ من مارس/آذار ١٩٨٨ بالأسلحة الكيماوية. وقد أدى هذا القصف إلى إبادة السكان، حيث قُتل أكثر من ٥٠٠٠ شخص، بل أكثر بكثير من هذا الرقم. وجميع ضحايا هذا الإرهاب القومجي هم من النساء والشيوخ والأطفال. كما ترك هذا الهجوم آثاراً وأمراضاً بين سكان هذا المجتمع، منها أمراض جرثومية وسرطانية، مما أدى إلى سقوط ضحايا جدد نتيجة هذه الأمراض التي خلّفها القصف الكيماوي على مدينة لا علاقة لها بما يجري من حروب بين العراق وإيران. علماً أن عدد سكان هذه المدينة بلغ ١٤٥ ألف نسمة حسب آخر إحصاءات عام ٢٠٢٥.

إن الفكر المتطرف الذي لا يزال يمارس الكراهية والحقد تجاه مجموعة من الناس لمجرد أنهم ينطقون باللغة الكردية، والكرد لهم الحق في العيش وتقرير المصير بما يتناسب مع ظروف هذه المنطقة.

إن الصراع القومي المتخلِّف لم ينتهِ حتى الآن في الشرق الأوسط، وكذلك ما يجري في تركيا من قمع لملايين الأكراد لأنهم يطالبون بحقوقهم المشروعة التي تنطلق من مبدأ حقوق الإنسان، والعيش بحرية، وبناء مجتمع ديمقراطي. ولهم الحق في أن يتكلموا بلغتهم التي هي حق مشروع أيضاً، والمطالبة بتغيير الدستور من أجل إثبات حقوقهم المشروعة، وهذا جزء أساسي للعيش بدون حروب.

كذلك، ما يجري في سوريا لا يختلف تماماً عن الفكر المتطرف، مثل أفكار داعش، والكراهية، والأيديولوجية المتخلِّفة لنظام الإسلام السياسي الذي يزرع الطائفية ويقتل من يختلف معه في هذا المبدأ والنهج. إن الكراهية للآخرين أصبحت مشروعاً يعيش في أذهان قوى القومجية والإسلام السياسي، وفي عقلية الجولاني الذي يمارس الطائفية بشتى أنواعها ويجعلها سلوكاً ومبدأً لنظام متطرف في سوريا. وكذلك نفس التفكير، بل أكثر تخلفاً، لتصفية القضية الكردية في كردستان إيران، حيث لا يؤمنون إطلاقاً بالفكر الآخر، بل يذهبون إلى التطرف في كل صنوفه المتخلِّفة واللاإنسانية.

إذاً، قضية حلبجة لها امتدادات وفكر يعيش في ظل الإرهاب المستمر.

وفي كردستان العراق، لا يزال الصراع يدمر الوجود الإنساني، ويصنف الإنسان على أساس القومية والمذهب والصراع الطائفي، لا على أساس الديمقراطية ومنح الشعوب حريتها وفق اختياراتها.

حلبجة هي رابع محافظة في إقليم كردستان، بعد أن أقر برلمان كردستان جعلها محافظة أخرى ضمن الإقليم، ولكن الصراع السياسي مع الحكومة الاتحادية وطرح الموضوع في البرلمان العراقي في بغداد لم يؤدِ إلى تأييد قرار برلمان كردستان. وهذا يعطي تصورات مريضة، كما حدث في سنة ١٩٨٨ نتيجة عقلية صدام الذي يؤمن دائماً بتصفية الآخرين حينما يطرحون آراءهم ومبادئهم وأفكارهم، فإن هذا المجرم لا يمتلك إلا التصفية الجسدية وقتل الآخرين.

كل ما يجري في منطقتنا هو إرث يعيش على الكراهية والتعصب القومي الشوفيني الذي أورثتنا إياه الأنظمة، سواء كان نظاماً إسلامياً سياسياً أو نظام القومجية أو الجهل والتخلُّف في الصراعات الطائفية.

تبقى حلبجة حمامة سلام ومحبة وتعايش بين الناس على مختلف آرائهم السياسية وعلى مختلف مبادئهم التي ينتمون إليها، ولا يوجد هناك تمييز قومي أو ديني أو مذهبي. هذه رسالة واضحة أن المبادئ والقيم الإنسانية لا يمكن إبادتها، كما حصل في ١٦ و١٧ مارس/آذار ١٩٨٨.

الحرية الحقيقية

أحمد عز الدين

"إن الحياة من أجل الحرية، تعني الحياة من أجل الجمال". فالحرية ليست مجرد حق، بل هي جوهر الوجود الإنساني، لكل إنسان الحق أن يعيش حراً على هذه الأرض، بشرط أن ينبع قرار حريته من ذاته ووعيه، لا أن تصاغ له قوالب جاهزة تفرض عليه من الخارج. فالحياة الحرة حقاً، هي حياة تفيض بالجمال في الفكر والسلوك.

إن المعضلة الكبرى في عصرنا الراهن تكمن في أن النظام الرأسمالي قد أعاد تدوير مفهوم الحرية لينتج نسخة مشوهة لا صلة لها بالتحرر الحقيقي. لقد أصبحت الحرية شعاراً يستخدم لتدمير الهويات الثقافية للأفراد والمجتمعات.

ومن أخطر أدوات هذا النظام هو استخدام القوة الناعمة (الأفلام والدراما)، لجر الإنسان نحو عوالم خيالية منفصلة عن الواقع. تقدم هذه الأدوات ثقافة غريبة تحت مسمى الحداثة، هدفها الأساسي عزل الفرد عن جذوره وأخلاقه، وإقناعه بأن الحرية هي الانفلات من كل ضابط اجتماعي أو قيمي، حتى لو كان ذلك على حساب تحطيم تماسك المجتمع.

أمام هذه الكارثة الممنهجة، بات لزاماً على كل فرد أن يناضل لاستعادة الحرية الحقيقية، تلك التي تتناغم مع العمق الأخلاقي والثقافي للمجتمع ولا تتصادم معه، إن هذا النضال يتطلب وعياً على أعلى المستويات واستعداداً للتضحية، فالحرية لا تنال بالأماني. وكما يقول ألبرت كامو: "يجب أن يفقد الإنسان كل شيء، حتى يتمكن من تحقيق كل شيء".

إن الدفاع عن الحرية الحقيقية هو في جوهره دفاع عن الحياة الأصيلة وعن كرامة المجتمع الأخلاقي.

إن تحقيق الحياة الحرة هو الضمانة الوحيدة لحماية الفرد، وتحصين الأسرة، وصون المجتمع من الذوبان في فوضى الحداثة الزائفة.

الحرية ليست في أن تفعل ما تشاء، بل في أن تملك الإرادة لتكون ما يجب أن تكون عليه كإنسان ذي قيمة، هي ليست صرعة عابرة، بل هي الجذر الذي يغذي شجرة المجتمع لتبقى مثمرة بالجمال والقيم.